



إدارة التوثيق والمعلومات	
١٤	الفصل التشريعي
٢	دور الإنعقاد
٢٣٦	رقم الوثيقة

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن المستحقات المالية والتأمينية
لشاغلي الوظائف القيادية حال انتهاء الخدمة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ،
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

فيصل سعود الدويسان

د. يوسف سيد حسن الزلزلة

صفاء عبدالرحمن الهاشم

عدنان سيد عبدالصمد

يعقوب عبدالمحسن الصانع

بإحال لى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء



اقتراح بقانون
في شأن المستحقات المالية والتأمينية
لشاغلي الوظائف القيادية حال انتهاء الخدمة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

الموظف القيادي الذي استوفى مدة خدمة مقدارها ولايتان على الأقل في شغل الوظائف القيادية يتم تعيينه بموجب مرسوم أميري في الدرجة التالية من درجات مجموعة الوظائف القيادية للدرجة التي يشغلها في الشهر السابق على تاريخ انتهاء خدمته لأي سبب عدا الفصل من الخدمة.

- مادة ثانية -

عند نهاية خدمة الموظف القيادي - لأي سبب عدا الفصل من الخدمة - يتم منحه مكافأة مالية مقطوعة بواقع المرتب الشهري الشامل عن كل سنة من إجمالي عدد سنوات الخدمة على ألا يعتد بكسور السنة حال تقدير الاستحقاق.

- مادة ثالثة -

يستحق الموظف القيادي عند نهاية الخدمة - لأي سبب عدا الفصل من الخدمة - زيادة خاصة مقطوعة تصرف شهريا ضمن مستحقاته التأمينية وفقا للفئات التالية :



(١) ١٠٠٠ د.ك لشاغلي وظائف (درجة وكيل وزارة - الدرجة الممتازة).

(٢) ٧٥٠ د.ك لشاغلي وظائف (درجة وكيل وزارة مساعد).

- مادة رابعة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن المستحقات المالية والتأمينية
لشاغلي الوظائف القيادية حال انتهاء الخدمة**

إن الموظف القيادي عند انتهاء خدمته (بعد تجديد التعيين في الوظيفة القيادية والإحالة إلى التقاعد أو بالاستقالة أو باستنفاد الاجازات المرضية أو عدم اللياقة الطبية للخدمة العامة) وبعد استقرار أحواله المالية وأوضاعه الاجتماعية على مستوى مادي معين لفترات طويلة ، يفاجئ بالفجوة الهائلة والهوة الشاسعة بين معاملته المالية قبل انتهاء الخدمة وبعدها وغالبا لا تتجاوز مستحقاته التأمينية نصف الراتب الاجمالي الذي كان يتقاضاه لسنوات وذلك بعد استبعاد كافة البدلات والمكافآت والزيادات والعلاوات باستثناء العلاوات الاجتماعية.

وهو مازق قانوني وإشكالية مالية واجتماعية لرجال ونساء أفنوا أعمارهم وزهرة شبابهم في سبيل خدمة الوطن ورفعته شأنه في وقت هم فيه أحوج ما يكون إلى الرعاية الصحية والاجتماعية والتكريم الأدبي والمادي بعدما حازوا ثقة المراجع العليا والقيادة السياسية وكانوا أهلا لها لأعوام ممتدة ويشهد على ذلك الانجازات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في طول البلاد وعرضها.

وفي إطار معالجة الاشكاليات المطروحة وبغية كفاءة التكريم المشار إليه وتوطيد مقومات العدالة والموضوعية في المعاملة المالية للقياديين عملا على رفع الروح المعنوية وتوفير الحافز على التجويد والدافع إلى الإبداع والتطوير لذا أعد القانون المرفق.